

الإيرادات السياحية وميزان المدفوعات: دراسة حالة الأردن

Tourism Revenues and Balance of Payments: The Case of Jordan

ميمونه مصطفى محمود مهيدات^{1,*}، عبدالله مازن اليوسف²، أحمد إبراهيم ملاوي³¹باحثة اقتصادية، الأردن؛²قسم الاقتصاد - الجامعة الهاشمية، الأردن؛³كلية الأعمال - جامعة اليرموك - الأردنMaymona Mustafa Mahmoud Mohaidat^{1,*}, Abdullah M. Alyousef², Ahmad Ibrahim Malawi³¹Economic Researcher – Jordan²Faculty of Economics and Administrative Sciences- The Hashemite University – Jordan³Yarmouk University – Jordan

تاريخ الاستلام (Received): 2024/03/22؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2024/09/11؛ تاريخ القبول (Accepted): 2024/11/06

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أهمية الإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات الأردني خلال الفترة الزمنية 1980 – 2019 وذلك باستخدام بيانات سنوية، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية المعدلة كلياً (FMOLS) لتقدير نموذج الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإيرادات السياحية لها تأثير إيجابي على الحساب الجاري (المتغير الممثل لميزان المدفوعات)، حيث بينت النتائج أن زيادة الإيرادات السياحية بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الحساب الجاري بنسبة (0.473%).

الكلمات المفتاح: إيرادات سياحية، حساب جاري، طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية المعدلة كلياً (FMOLS)، ميزان مدفوعات

Abstract: This study aims to investigate the importance of tourism revenues in the Jordanian Balance of Payments during the period (1980-2019), using annual data. The Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) was applied for estimating the model. The empirical results have shown that tourism revenues have a positive impact on the current account (as a proxy variable for balance of payments). If tourism revenues increase by (1%), the current account will increase by (0.473%).

Keywords: Tourism revenues, Current Account, Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS), Balance of Payments.

* Corresponding author, e-mail: ahmad.malawi@yahoo.com

1- تمهيد:

تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات في العالم ومن أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، حيث أن العديد من البلدان النامية تنظر إلى السياحة على أنها أداة رئيسية للتنمية كونها تحفز الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخاصة أن معظم الدول النامية تواجه صعوبات في الحصول على الأموال اللازمة لشراء السلع الرأسمالية اللازمة لتنميتها الاقتصادية، حيث تمكن الإيرادات السياحية هذه الدول من الحصول على العملات الأجنبية، عن طريق تصدير السلع والخدمات المتعلقة بالسياحة واستخدام إيراداتها لاستيراد المواد الخام والمعدات والآلات اللازمة لعملية الإنتاج. وتعاني معظم البلدان النامية من اختلالات في الحسابات المختلفة لميزان المدفوعات، واستمرار هذه الاختلالات يؤدي إلى إثقال هذه الدول بالديون، وقد تؤدي إلى تقليص مستورداتها الأساسية، مما يجعل هذه البلدان تبحث عن حلول للتعامل مع ميزان المدفوعات كالاهتمام بالإيرادات المتأتية من السياحة، حيث تأتي هذه الإيرادات إما عن طريق إنفاق السياح على السلع والخدمات والمرافق السياحية، وقد تكون على شكل إيرادات متعلقة بالاستثمارات السياحية.

وعاني الأردن من اختلالات في ميزان مدفوعاته وعجزاً في الحساب الجاري منذ سنوات طويلة، نتيجة لبعض الظروف المحيطة ابتداءً بالصراع العربي الإسرائيلي، وحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية، ومن ثم الأزمة المالية العالمية والتدفق الكبير للاجئين السوريين، بالإضافة إلى وجود عوامل داخلية تتعلق بالاقتصاد الأردني كسوء الإدارة والفساد وضعف هيكل الإنتاج. لكن في عامي 2018 و2019، أظهرت بعض مؤشرات القطاع الخارجي تحسناً في أدائها، حيث حقق الدخل السياحي نمواً كبيراً بلغ 13.1% و10.2% على التوالي، وبلغت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 19.2% و19.8% على التوالي، كما انخفض العجز في الحساب الجاري (باستثناء المنح) ما نسبته

10.3% و 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (تقارير البنك المركزي، 2018 و 2019)، لكن في عام 2020 حدثت ضغوط كبيرة على ميزان المدفوعات واتسع عجز الحساب الجاري إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لانخفاض الصادرات بشكل حاد بسبب جائحة كورونا، نتيجة لتعليق السفر الدولي وتدابير الإغلاق العام على الصعيد المحلي وتراجع الطلب العالمي والتصنيع المحلي. كما أدى إغلاق الحدود إلى انخفاض عائدات السياحة بنسبة 81% عن عام 2019، وتراجعت تدفقات تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 10% نظراً لأن ثلاثة أرباع التحويلات الواردة إلى الأردن تأتي من البلدان المصدرة للنفط التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط بسبب الجائحة (البنك الدولي، 2020).

أهمية وهدف الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية السياحة عالمياً ومحلياً، وتعد إيراداتها مصدر دخل هام للكثير من الدول النامية التي تعاني من ندرة الموارد ونقص التكنولوجيا ورأس المال، كما هو الحال بالنسبة للأردن. وقد بينت الدراسات السابقة بأن الإيرادات السياحية لها تأثير إيجابي على اقتصاديات هذه الدول وعلى موازين مدفوعاتها، فجاءت هذه الدراسة لتضيف للمكتبة العربية والأردنية المزيد من المعرفة حول الإيرادات السياحية وميزان المدفوعات، ولتلفت نظر أصحاب القرار في مجال السياحة والاقتصاد في الأردن إلى أهمية هذا القطاع ودعمه. وكذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من محاولتي الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تفيد أصحاب القرار السياسي والاقتصادي والمختصين والمهتمين في هذا المجال. وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أهمية الإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات الأردني خلال الفترة الزمنية 1980 – 2019 وذلك باستخدام بيانات سنوية.

فرضيات الدراسة

تم في هذه الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات السياحية وميزان المدفوعات الأردني.

ومجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال وميزان المدفوعات الأردني.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات الأردني.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنح والمساعدات والقروض الخارجية وميزان المدفوعات الأردني.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوالات الأردنيين العاملين في الخارج وميزان المدفوعات الأردني.

الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد اكتسبت السياحة أهمية كبيرة في العصر الحديث، فهي تلعب دوراً مهماً في الوصول إلى أهداف الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والتوظيف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما أصبحت السياحة أحد أهم القطاعات في التجارة الدولية بحيث تؤدي إلى زيادة صادرات الخدمات، والتي تنعكس إيراداتها على الميزان التجاري وتؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات. كما أن للسياحة دور كبير في تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات في المناطق التي تتمتع بمزايا وإمكانات سياحية. وعلى الرغم من أن الأردن يعاني من محدودية الموارد، إلا أنه يتمتع بتراث غني ومتنوع سواءً دينياً أو تاريخياً أو طبيعياً، وهو كفيل بجعله بقعة جذب سياحي واستثماري.

مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، وذلك نتيجة المبادلات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة (خطاب، 2019). كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه سجل إحصائي للمحاسبة الكلية بما في ذلك تفاصيل جميع العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة من الأفراد والشركات أو الهيئات الحكومية، وبين غير المقيمين خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة (IMF, 1993). وبذلك يمكن القول أن ميزان المدفوعات ما هو إلا سجل منظم تقيّد فيه جميع المعاملات التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي.

أهمية ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن الأحوال الاقتصادية للدولة، ودرجة تكيفها مع المتغيرات في الاقتصاد الدولي، كونه يوضح قيم الصادرات والمستوردات بما فيها العوامل المؤثرة عليها، كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستويات الأسعار. ويبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم التبادل التجاري، كما يمثل أداة تحليلية لنقاط قوة وضعف القدرة التنافسية للدولة (فؤاد، 2016). كما يوفر ميزان المدفوعات بيانات تعد مؤشراً على القوة الاقتصادية للدولة، وهذه البيانات الإحصائية يمكن الاستفادة منها في

عمل دراسات وإحصاءات بيانية حول الوضع الاقتصادي للدولة، ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة تجعله أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، كتنظيم التجارة الخارجية على المستوى السلعي أو على المستوى الجغرافي.

مكونات ميزان المدفوعات

هناك اختلاف في وجهات النظر بين المسؤولين عن إعداد ميزان المدفوعات في الدول المختلفة من حيث تبويب المعاملات وتقسيمها، إلا أنه يمكن الاتفاق على التقسيمات الرئيسية التالية: (Al-juboori, 2012)

- 1- الحساب الجاري، ويتألف من:
 - الميزان التجاري: وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات من السلع، ويسمى أيضاً ميزان التجارة السلعي.
 - حساب الخدمات: وتسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات المالية وغيرها، ويسمى أيضاً ميزان التجارة غير السلعي.
 - حساب الدخل: يحتوي على تعويضات العاملين والدخل المتأتي من الاستثمار المباشر والمحافظ الاستثمارية.
 - حساب التحويلات: يشمل التحويلات من جانب واحد، مثل الهبات والمنح والمساعدات وتحويلات العاملين، وأي تحويلات أخرى بلا مقابل سواء أكانت رسمية أو خاصة.
 - 2- الحساب الرأسمالي والمالي:
 - حساب رأس المال: ويشمل تحويلات رأس المال المتعلقة بالأصول الثابتة.
 - الحساب المالي: وهو الحساب المتعلق بالاستثمار المباشر والمحافظ الاستثمارية والاستثمارات الأخرى، مثل الائتمان الطويل والقروض قصيرة الأجل.
 - 3- صافي الأصول الاحتياطية: تشمل أرصدة العملات الأجنبية، والأصول الاحتياطية من الذهب، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.
 - 4- صافي السهو والخطأ: وهي القيمة الناتجة عن الفروق والتقديرات الإحصائية وتسويات المعاملات الدولية.
- وتقيد المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات حسب النظام المحاسبي للقيود المزدوج، عن طريق اثنين من القيود المتكافئة، قيد مدين وقيد دائن (Stern, 2017). عندما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن، أي أن مدفوعات البلد أكبر من مقبوضاتها، هذا يعني أن هناك خللاً في ميزان مدفوعاتها، وهذا الخلل يضغط لخفض قيمة العملة المحلية إذا لم يعوض من رصيد الاحتياطيات الدولية بما فيها النقد الأجنبي، فهنا يأتي دور العملات الأجنبية في المساهمة بتصحيح هذا الخلل.

الإيرادات السياحية وميزان المدفوعات

تعتبر الإيرادات السياحية مصدراً هاماً للعملات الأجنبية التي تعتبر وسيلة لتمويل عمليات الاستيراد، حيث تؤثر في سعر صرف العملة المحلية وتحافظ على استقرارها، كما تزيد من ثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني وفي قدرته على سداد ديونه الخارجية. وتندرج الإيرادات السياحية تحت حساب صادرات الخدمات في الحساب الجاري، فهي أحد بنود ميزان المدفوعات التي من الممكن أن تدعمه في تفادي أي عامل من العوامل التي تشكل ضغطاً عليه، وتدور هذه الإيرادات عدة دورات في الاقتصاد، وتتضاعف عدة مرات بحكم تأثير المضاعف الاقتصادي، مما يؤدي إلى تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى، ويعتمد حجم التأثير الكلي لهذه الإيرادات على قوة الروابط بين هذه القطاعات، وهذا ما يعرف بالأثر المضاعف للسياحة (Rusu, 2011).

وتظهر أهمية السياحة في الاقتصاد من عدة جوانب من بينها توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق درجة أعلى من التشغيل للموارد في الدولة، كما أنها تزيد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلق أسواق جديدة للصناعات المحلية، كما تزيد من فرص الاستثمارات المتاحة أمام القطاع الخاص مما يزيد من مشاركته في عملية التنمية، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من ضرائب أرباح الشركات (خليفي وفرحات، 2016)، كما تتيح الفرص لجذب المستثمرين الأجانب إلى البلاد وهذا يؤدي إلى إنشاء مشاريع جديدة، مما يعمل على تطوير البنية التحتية وخدمات النقل والاتصالات والفنادق وغيرها لجذب السياح وتوفير سبل الراحة لهم.

بالرغم من أن السياحة لها سلبياتها التي تندرج إلى جانب الإيجابيات فيما يخص النواحي الاجتماعية والبيئية، إلا أن آثارها الاقتصادية دائماً إيجابية. حيث تقسم الآثار الاقتصادية للسياحة إلى ثلاثة أقسام: الأثر المباشر، والأثر غير المباشر، والأثر المستحث (بخاري، 2012). يتمثل الأثر المباشر في العائدات المباشرة لشركات الطيران ووكلاء السفر والمطاعم والفنادق وغيرها، بينما يتمثل الأثر غير المباشر في توفير إيرادات إضافية لهذه الشركات لتتمكن من توفير المدخلات الضرورية من وقود وخدمات اتصالات ومعدات وما شابه ذلك، في حين يقصد بالأثر المستحث التغيرات في النشاط الاقتصادي التي تنشأ نتيجة للإنفاق العائلي من الدخل المتحصل من السياحة. ويؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات

تأثيراً مباشراً، وحتى يساهم الدخل السياحي بهذا الأثر الإيجابي، يجب تفادي زيادة الطلب على السلع والخدمات المستوردة، سواء من جانب السائح أو المواطن، أو أثناء بناء البنية التحتية اللازمة للنشاط السياحي.

ويمكن تلخيص أهم مصادر الإيرادات السياحية التي تساهم في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فيما يلي (عمر، 2011):

- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية.
 - إيرادات العوائد والأرباح من الاستثمارات السياحية.
 - رسوم تأشيرات الدخول والخروج، والرسوم على دخول الأماكن السياحية.
 - إيرادات خدمات النقل الدولية.
 - إيرادات العملات الأجنبية الناتجة عن إنفاق السياح على السلع والخدمات السياحية.
 - خلق منافع اقتصادية كثيرة نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- وتحتاج المواقع السياحية إلى صيانة وإعادة ترميم بسبب العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر عليها، وتقوم الحكومة بتخصيص مبالغ كبيرة لهذا الغرض، كما أنها قد تضطر في بعض الأحيان إلى استيراد العديد من السلع والخدمات الضرورية لإنعاش هذا القطاع وتلبية حاجات السياح، وهذا بدوره يشكل تسرباً للدخل السياحي إلى الخارج، مما يعطي نتيجة بأن أثر الإيرادات السياحية على ميزان المدفوعات يحسب بأخذ النتيجة الصافية للإيرادات (الصمادي، 2008).

أنماط السياحة (أبو عياش وآخرون، 2007)

هناك أنواع مختلفة من السياحة تتحدد حسب هدف السائح ومقصده من السفر، نذكر منها ما يلي:

- **السياحة العلاجية:** وهي انتقال السائح للبحث عن العلاج الجسدي والنفسي وأمراض أخرى، ويكون على شكل استخدام الموارد الطبيعية كالمياه المعدنية والكبريتية وغيرها، أو بإجراء العمليات الجراحية الطبية والتجملية في المستشفيات والمراكز المتخصصة.
- **السياحة البيئية:** وتشمل سياحة المحميات الطبيعية والصحاري وتسلق الجبال وسياحة المنتجعات وسياحة الصيد وغيرها، حيث يعتبر هذا النوع هاماً جداً في المحافظة على البيئة وحماية مواطن التنوع البيولوجي وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- **السياحة الدينية:** وهي من أقدم أنواع السياحة والهدف منها هو القيام بشعائر دينية كالحج والعمرة عند المسلمين، أو لزيارة الأماكن الدينية كالمساجد والكنائس والأضرحة والمقامات وغيرها.
- **السياحة الرياضية:** تكون الزيارة فيها بقصد ممارسة الألعاب الرياضية كالتزلج على الجليد وركوب اليخوت ورياضة الغوص، أو بقصد المشاركة في المسابقات والبطولات الرياضية ككأس العالم والدورات الأولمبية.
- **السياحة السياسية:** يحدث هذا النوع عندما يسافر أعضاء الوفود أو أشخاص معينين من أجل المشاركة في محادثات رسمية، أو من أجل المشاركة في احتفالات دولية معينة.
- **السياحة الاجتماعية:** وهي سياحة خاصة بزيارة الأصدقاء والأقارب والتعارف، وتحقيق أهداف إنسانية واجتماعية.
- **السياحة الثقافية:** ويكون الهدف منها زيارة الأماكن والمواقع الأثرية والثقافية، والمتاحف والمعالم التاريخية، بالإضافة إلى اكتشاف عادات وتقاليد الشعوب الأخرى.
- **السياحة التعليمية:** ويكون الغرض منها إكمال التعليم والقيام بالأنشطة البحثية واكتساب المعرفة. وتوفر السياحة التعليمية للطلاب الحصول على أساليب تدريس متنوعة وجهات اتصال ومراجع عالمية، كما أنها تساعد في التأقلم على العيش في بيئات وثقافات مختلفة.
- **السياحة الترفيهية:** وهي السفر إلى الوجهات السياحية بغرض الترفيه والاستجمام والترويح عن النفس وقضاء العطلات، وقد يطلق عليها أيضاً سياحة وقت الفراغ، وهي من أكثر أنواع السياحة انتشاراً، وتشمل الاصطياف وارتياح الشواطئ، والتوجه إلى المناطق الجبلية والريفية والطبيعية.

الدراسات السابقة

نظراً لتزايد أهمية الإيرادات السياحية في موازين المدفوعات، فقد تزايد اهتمام الباحثين بهذا الموضوع، وظهر عدد من الدراسات المتعلقة بأثر السياحة على ميزان المدفوعات.

فقد جاءت دراسة الرموني (2010) إلى تحديد وإبراز الدور الاقتصادي للقطاع السياحي الأردني من خلال تحليل آراء العاملين في وزارة السياحة والآثار والفنادق ووكالات السياحة والسفر في الأردن. وفي عينة الدراسة تم اعتماد 30% لكل فئة من الفئات الفندقية المصنفة من الدرجة الأولى إلى الدرجة الخاصة والبالغ عددها 198 فندقاً، ونسبة 30% من مجموع وكالات السياحة والسفر في المملكة البالغ عددها

431 وكالة وبشكل عشوائي، وتم تحليل 556 استبانة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن قطاع السياحة يساهم برغد الميزانية الحكومية وتخفيض التشهوات في ميزان المدفوعات الأردني، كما يساهم في توفير فرص عمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة وتوفير العملات الصعبة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

أما دراسة (Malik et al., 2010) فقد هدفت إلى استقصاء العلاقة بين عدد السياح وعجز الحساب الجاري في الباكستان للفترة من 1972 إلى 2007. وباستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد السياح وانخفاض عجز الحساب الجاري.

كما جاءت دراسة (Çelik et al., 2013) لبحث الأثر الأساسي لإيرادات السياحة على ميزان المدفوعات التركي خلال الفترة 1984 – 2012. وبينت النتائج أن الزيادة في إيرادات السياحة خلال هذه الفترة قد أدت إلى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بنسبة 14%.

وجاءت دراسة (Lorde et al., 2013) لتحليل أثر السياحة على عجز الحساب الجاري للفترة 1999Q1 – 2006Q2 في بربادوس باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وسببية جرانجر. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير ضعيف لإيرادات السياحة على استدامة عجز الحساب الجاري على المدى الطويل.

كما جاءت دراسة (Thano, 2015) بهدف تحليل الدور الذي تؤديه السياحة في ميزان المدفوعات في حالة ألبانيا. تم استخدام التحليل الكمي المقارن بين مؤشرات ميزان المدفوعات والأرقام القياسية التي تمثل قطاع السياحة وهي: عدد السياح وعائدات السائحين للفترة 2004 – 2013. وتوصلت النتائج إلى أن قطاع السياحة له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات.

أما دراسة الخالدي (2016) فقد هدفت إلى التعريف بمقومات الجذب السياحي وبيان دورها في زيادة وتنوع مصادر الدخل القومي للعراق. وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها أن السياحة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات والدخل القومي، خاصة إذا كانت الإيرادات السياحية أعلى من المصروفات السياحية للبلد.

كما هدفت دراسة عبد الوهاب (2017) إلى بيان دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في العراق. تم استخدام المنهج التحليلي للتعليق على بيانات الميزان السياحي وميزان المدفوعات للفترة (1990-2015)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن السياحة تساهم في تصحيح بعض اختلالات ميزان المدفوعات.

وفي دراسة قام بها (Rasheed et al., 2019) هدفت إلى تحليل العلاقة طويلة المدى بين الخلل في ميزان المدفوعات والإيرادات السياحية في الاقتصاد الباكستاني للفترة 1976 – 2015. وتم دراسة الميزان التجاري، وسعر الصرف الحقيقي الفعال، وصافي الموازنة كمتغيرات مستقلة باستخدام نموذج (ARDL). وكشفت النتائج عن وجود علاقة غير مباشرة بين الإيرادات السياحية وميزان المدفوعات.

وهدف دراسة (Telatar, 2020) إلى دراسة تأثير عائدات السياحة على عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات التركي. لهذا الغرض تم استخدام بيانات الفترة 2006-2019 وتم إجراء اختبار التكامل المشترك Engle-Granger. ووفقاً للنتائج التي تم الحصول عليها من تحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، تم التوصل إلى أن هناك علاقة سلبية بين عائدات السياحة وعجز الحساب الجاري، أي أن زيادة عائدات السياحة تسبب انخفاض عجز الحساب الجاري.

كما جاءت دراسة (Akbulayev & Mirzayeva, 2020) لبيان دور السياحة الدولية في تحسين هيكل أنشطة التجارة الخارجية في أذربيجان. تم إجراء التحليل الإحصائي على أساس بيانات الدخل من السياحة الدولية وميزان التجارة الخارجية للفترة 1995 – 2018، تم تأسيس نموذج غير خطي (القطع المكافئ)، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين السياحة الدولية والميزان التجاري، بالإضافة إلى أن هذا الأثر ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات.

كما جاءت دراسة (Narayan et al., 2021) لتوضيح دور السياحة في تحسين رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لإندونيسيا للفترة (الربع الأول 2010 – الربع الرابع 2017). وأظهرت النتائج أن السياحة تعمل على تحسين رصيد الحساب الجاري.

نلاحظ أن بعض هذه الدراسات قامت بتحليل دور الإيرادات السياحية في تخفيض الاختلال في ميزان المدفوعات، وبعضها قام بدراسة تأثيرها على الحساب الجاري، وذلك لعدة دول مختلفة ولفترات زمنية متفاوتة، وأشارت نتائج بعضها إلى وجود علاقة مباشرة بين الإيرادات السياحية وميزان المدفوعات، وأشارت دراسة واحدة إلى وجود علاقة غير مباشرة، بينما أكدت دراسة واحدة على عدم وجود علاقة بين إيرادات السياحة وميزان المدفوعات. أما بالنسبة للدراسة الوحيدة المتعلقة بالأردن فقد تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات، بينما تم في هذه الدراسة استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين الإيرادات السياحية وميزان المدفوعات قياسياً، بالإضافة إلى استخدام سعر الصرف الحقيقي الفعال كمتغير من المتغيرات المستقلة.

واقع قطاع السياحة الأردني وأهميته الاقتصادية

يشكل الأردن مقصداً سياحياً للعديد من السياح من مختلف دول العالم، وذلك لما تتوفر فيه من مقومات سياحية فريدة لعل أبرزها الاستقرار السياسي، إلى جانب جغرافيته المميزة والإرث التاريخي الموجود فيه، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة يساهم في إثراء القطاع الاقتصادي. بمبلغ يتجاوز الأربعة مليارات دينار سنوياً، كما يعتبر قطاعاً مهماً في تشغيل العمالة وفي دعم الأردن بالنقد الخارجي، كما يساهم بناتج محلي يصل إلى 19.8% من إجمالي ناتج الأردن.

واقع بعض الأنماط السياحية في الأردن

يمكن تقسيم الأنماط السياحية في الأردن إلى الأنواع التالية:

السياحة العلاجية

شهدت السياحة العلاجية في الأردن زيادة على مر السنين، ويرجع ذلك أساساً إلى المستوى العالي من الخبرة التي تقدمها المستشفيات في البلاد، وبصرف النظر عن أحدث التقنيات، تم اعتماد ما يزيد عن 28 ألف طبيب حاصلين على تعليم أكاديمي مميز في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من دول العالم، بالإضافة إلى وجود الكوادر التمريضية المؤهلة والمدرّبة على تقديم خدمات الرعاية الصحية للمرضى.

لقد نجح الأردن في أن يتبوأ المرتبة الأولى في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمركز جاذب للسياحة العلاجية، حيث يستضيف الأردن سنوياً مرضى من مختلف أنحاء العالم يصل عددهم إلى 250 ألف سنوياً، كما تجاوز الدخل الناتج عن السياحة العلاجية المليار دولار سنوياً (جمعية المستشفيات الخاصة - الأردن، 2020).

سياحة المؤتمرات

احتل الأردن المركز الثاني في الشرق الأوسط من حيث عدد المؤتمرات والاجتماعات التي أقيمت على أرضه، وذلك حسب إحصائيات الجمعية الدولية للاجتماعات والمؤتمرات (ICCA) عام 2018، حيث استضافت المملكة 22 مؤتمراً دولياً لجمعية عالمية تشمل المؤتمرات العلمية والاقتصادية والتربوية وغيرها، والمنعقدة في عمان والبحر الميت والعقبة. وعملت هيئة تنشيط السياحة الأردنية على استقطاب المؤتمرات ورفع التنافسية للمملكة، ولهذا الغرض أطلقت الهيئة أول دليل لمنظمي المؤتمرات في الأردن عام 2020 كمرجع شامل لتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات في الأردن، إذ يحتوي هذا الدليل على بيانات كاملة لجميع المنشآت وأماكن الإقامة في الأردن، بالإضافة إلى قائمة بأسماء منظمي المؤتمرات ومقدمي الخدمات في المملكة (هيئة تنشيط السياحة الأردنية، 2020).

وقد قام الأردن بتأسيس شركة البحر الميت للمؤتمرات والمعارض في عام 2003 بمشاركة مجموعة من المستثمرين الأردنيين والعرب، فكانت باكورة مشاريع هذه الشركة هو إنشاء مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات لاستضافة أهم الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية والذي يتسع لنحو 3 آلاف فرد. كما يقام كل عامين في الأردن منذ عام 1996 معرض ومؤتمر دولي يدعى سوفكس، والذي يسلط الضوء على جميع مستلزمات العمليات الخاصة بالأجهزة الأمنية وقوات حفظ السلام ومجالات التدريب والتنظيم المتعلقة بها (الموقع الرسمي لثوية الدولة الاردنية).

السياحة البيئية

تساهم السياحة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة التي تنعكس إيجابياً على الوضع الاقتصادي والبيئي والمجتمع ككل. وبما أن الأردن يتمتع ببيئته المتنوعة والفريدة، فقد اتخذ خطوات جادة لحماية البيئة الطبيعية من خلال إنشاء الجمعية الملكية لحماية الطبيعة عام 1966، والتي أنيط بها إنشاء المناطق المحمية وإدارتها. واليوم يوجد في الأردن الكثير من المحميات الطبيعية منها: محمية ضانا، ومحمية الأزرق، ومحمية الشومري، ومحمية عجلون وغيرها، وتشير أرقام الجمعية الملكية لحماية الطبيعة إلى أن مشاريع السياحة البيئية قد ولدت حوالي 1.5 مليون دينار في عام 2015 (ecoMENA، 2019).

وتحتل المملكة الأردنية الهاشمية المرتبة 84 عالمياً في مجال الاستدامة البيئية ضمن مؤشر السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2019، ومؤشر (4.3) يقع بين المؤشر (1) وهو الأسوأ وبين المؤشر (7) وهو الأفضل (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019). وقامت الأردن بمجموعة من المشاريع البيئية وتقدمت في مجال حصول الفنادق على العلامات البيئية العالمية مثل (المفتاح الأخضر) و(العلم الأزرق).

السياحة الدينية

السياحة الدينية هي من أقدم أنواع السياحة، ومن أهم أهدافها القيام بالشعائر الدينية للأفراد، وهي سياحة ثقافية روحانية تهتم وتشجع الحاجات الروحية للأفراد.

تصنف المواقع الدينية في الأردن إلى: 1- مواقع إسلامية، مثل مواقع المعارك الإسلامية التي دارت على أرض الأردن كاليرموك ومؤتة، إضافة إلى مقامات الصحابة المنتشرة في مناطق الكرك ومعان ووادي الأردن والسلط، مثل أضرحة الصحابة جعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة وأبي عبيدة بن الجراح وشرحيل بن حسنة رضي الله عنهم. 2 - مواقع مسيحية، مثل مواقع الحج المسيحي كالمغطس وجبل نيبو ومكاور وتل مار إلياس، إضافة للعديد من الكنائس مثل كنيسة العذراء في مادبا وكنيسة سيدة الجبل في عنجرة.

السياحة الثقافية والتراثية

يعتبر الأردن مركزاً ثقافياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقدم العاصمة عمان عدداً من المسارح وصالات العرض والمعارض الفنية، ويعتبر كل من جبل القلعة والمدرج الروماني وجرش والبتراء من أهم أماكن العروض الثقافية، بالإضافة إلى انتشار العديد من المتاحف الأثرية والتراثية والفنية والتاريخية في مناطق مختلفة في البلاد، من أهمها متحف الأردن الرئيسي، والمتحف الوطني للفنون الجميلة، ومتحف الآثار الأردني، ومتحف آثار أم قيس، ومتحف مادبا، ومتحف البتراء القديم، ومتحف الأطفال.

وهناك ضعف في تسويق المتاحف الأردنية من قبل وسائل الإعلام ومكاتب السياحة والسفر، فغالبية زوار المتاحف الأردنية من الأجانب القادمين مع المجموعات السياحية الذين تعرفوا على المتحف من خلال الدليل السياحي، ولا يكونوا على دراية بزيارة المتاحف لكونها لم تدرج على برامجهم السياحية قبل قدومهم، فبالرغم من أن الأردن يمتلك تنوعاً في المتاحف، إلا أنها لم ترقى حتى الآن في اعتبارها منتج سياحي بحد ذاته (رواشده، 2014).

سياحة الترفيه والمغامرات

توفر المناظر الطبيعية في الأردن فرصاً واسعة للمغامرة في الهواء الطلق وتجذب العديد من السياح الدوليين الباحثين عن الأنشطة والمغامرة، يمكن لسائح المغامرات الاستمتاع بتسلق الصخور في صحراء وادي رم، أو التزه في المناطق الجبلية الشمالية للأردن، أو الغوص بالقرب من الشعاب المرجانية الرائعة في العقبة.

يتمتاز الأردن بكثرة وجود الوديان البديعة ذات الغطاء النباتي الفريد من نوعه، يضم بعضها المياه العذبة والمياه الكبريتية العلاجية، وبعضها يضم الكهوف العميقة ذات الأشكال المميزة وبعضها يحتوي على صخور بازلتية مشككة وملونة بشكل رائع، ومن أشهر هذه الوديان وادي الموجب جنوب عمان، ووادي الهيدان المائي ووادي السلاطة في محافظة مادبا، ووادي الكرك ووادي الشقيفات ووادي بن حماد في محافظة الكرك، ووادي الذهب في البحر الميت.

ومن الأماكن الترفيهية المميزة أيضاً التي تستقطب عدداً كبيراً من الزوار الكبار والصغار هي الألعاب المائية، أشهرها مدينة لاكويفا اكو بارك البحر الميت (la Cueva aqua park) ومدينة أمواج عمان (amman waves).

أداء القطاع السياحي خلال جائحة كورونا

كان القطاع السياحي من أكبر المتضررين خلال الجائحة، حيث توقفت الحركة السياحية بشكل كامل مع إغلاق جميع المعابر والمطارات وميناء العقبة، كإجراء وقائي من الحكومة للحد من انتشار الفيروس، وتبعاً لذلك انخفض عدد الزوار من 5,360,587 عام 2019 إلى 1,239,910 عام 2020 بنسبة 76.9%، وانخفض الدخل السياحي من 4,804,8 مليار دينار أردني إلى 1,000,3 مليار دينار أردني بنسبة 79.2%، كما خسر 13,380 ألف عامل في مختلف الأنشطة السياحية وظائفهم (وزارة السياحة والآثار، 2020). وبلغت خسارة الملكية الأردنية للطيران 161,060 مليون دينار أردني مقارنة مع أرباح 10,4 مليون دينار أردني عام 2019 (الملكية الأردنية، 2020)، كما أغلق 60 مكتبا سياحيا رسمياً، وأغلق ما يزيد عن 400 مطعم سياحي، و400 مطعم شعبي ومقهى (صحيفة الرأي، 2021). وفي محاولة لإعادة تحفيز هذا القطاع قامت وزارة السياحة والآثار بالتعاون مع هيئة تنشيط السياحة بإطلاق عدد من المبادرات والإجراءات منها:

- إعفاء أعضاء هيئة تنشيط السياحة من الرسوم غير المسددة والتي بلغت 3,2 مليون دينار أردني، وتوفير قروض ميسرة للأدلاء السياحيين وصناع التحف، ومنح تسهيلات بنكية للقطاع السياحي.

- إعادة الكفالات المالية لمكاتب وشركات السياحة والسفر البالغ مجموعها 30 مليون دينار أردني.
 - إعفاءات تراخيص وأي غرامات مالية للمالكي المهن السياحية حيث بلغ مجموعها 952 ألف دينار أردني.
 - تقسيط الضرائب المستحقة على القطاع الخاص وتخفيض الضريبة العامة على المبيعات من 16% إلى 8%، وتخفيض ضريبة الخدمات من 10% إلى 5% للقطاع السياحي (المنتدى الاستراتيجي الأردني، 2020).
- ولدعم الفنادق في ظل إغلاق الحدود أمام السياحة الوافدة، قامت الحكومة بتشغيل الفنادق في عمان والبحر الميت والعقبة للحجر الصحي، مما ساعد على توفير بعض السيولة لهذه المنشآت. ومن الحلول الأخرى للحكومة لإنقاذ قطاع السياحة كانت من خلال برنامج (أردنا جنة)، بهدف تشجيع السياحة الداخلية والتعويض لو بجزء قليل عن السياحة الوافدة.

متغيرات الدراسة

قامت هذه الدراسة باختيار الحساب الجاري كمتغير تابع (متغير ممثل لميزان المدفوعات وذلك لعدم وجود بيانات كافية للميزان للسنوات 2000-2008)، واختيار إيرادات السياحة، والميزان التجاري، وسعر الصرف الحقيقي الفعال، والمنح والمساعدات والقروض الخارجية، وحالات الأردنيين العاملين في الخارج كمتغيرات مستقلة. حيث تم تعريف المتغيرات كما يبين الجدول (1).

جدول (1): تعريف متغيرات الدراسة

المتغير	صفة المتغير	الاختصار	أسلوب القياس	التعريف
الحساب الجاري	تابع	CA	حسب النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي الأردني	التدفقات النقدية من الخارج (بالدينار الأردني)
إيرادات السياحة	مستقل	TR	حسب قاعدة بيانات البنك الدولي	إجمالي ما ينفقه السياح داخل البلد على السلع والخدمات (بالدينار الأردني)
الميزان التجاري	مستقل	BOT	حسب النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي الأردني	صادرات السلع مطروحاً منها مستوردات السلع (بالدينار الأردني)
سعر الصرف الحقيقي الفعال	مستقل	REER	من دراسة (Darvas, 2012) تم قياسه حسب الصيغة التالية: $REER = \prod_{i=1}^n [(e/e_i) (p/p_i)]^{w_i}$ حيث e سعر صرف الدينار الأردني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي e_i سعر صرف العملة الأجنبية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي P مؤشر أسعار المستهلك في الأردن P_i مؤشر أسعار المستهلك في الدولة الأجنبية W_i وزن عملة الدولة الأجنبية في السلة n عدد الدول في السلة	المتوسط المرجح للدينار الأردني بالنسبة لسلة عملات الشركاء التجاريين
المنح والمساعدات والقروض الخارجية	مستقل	LA	حسب بيانات منظمة التعاون الإسلامي	تشمل المنح والمساعدات الإنمائية لتمويل المشاريع والمنح الفنية المخصصة لنشاطات إقتصادية محددة، والديون الخارجية للحكومة الأردنية وتسدد بالعملة الأجنبية أو بسلع وخدمات (بالدينار الأردني)
حالات الأردنيين العاملين في الخارج	مستقل	REM	حسب النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي الأردني	مجموع الحوالات التي تتدفق إلى الأردن من الأردنيين العاملين في الخارج (بالدينار الأردني)

النموذج القياسي

اعتمادا على بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Rasheed et al., 2019)، وبعد إضافة متغير المنح والمساعدات والقروض الخارجية، ومتغير حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، يمكن صياغة النموذج القياسي بالصيغة التالية:

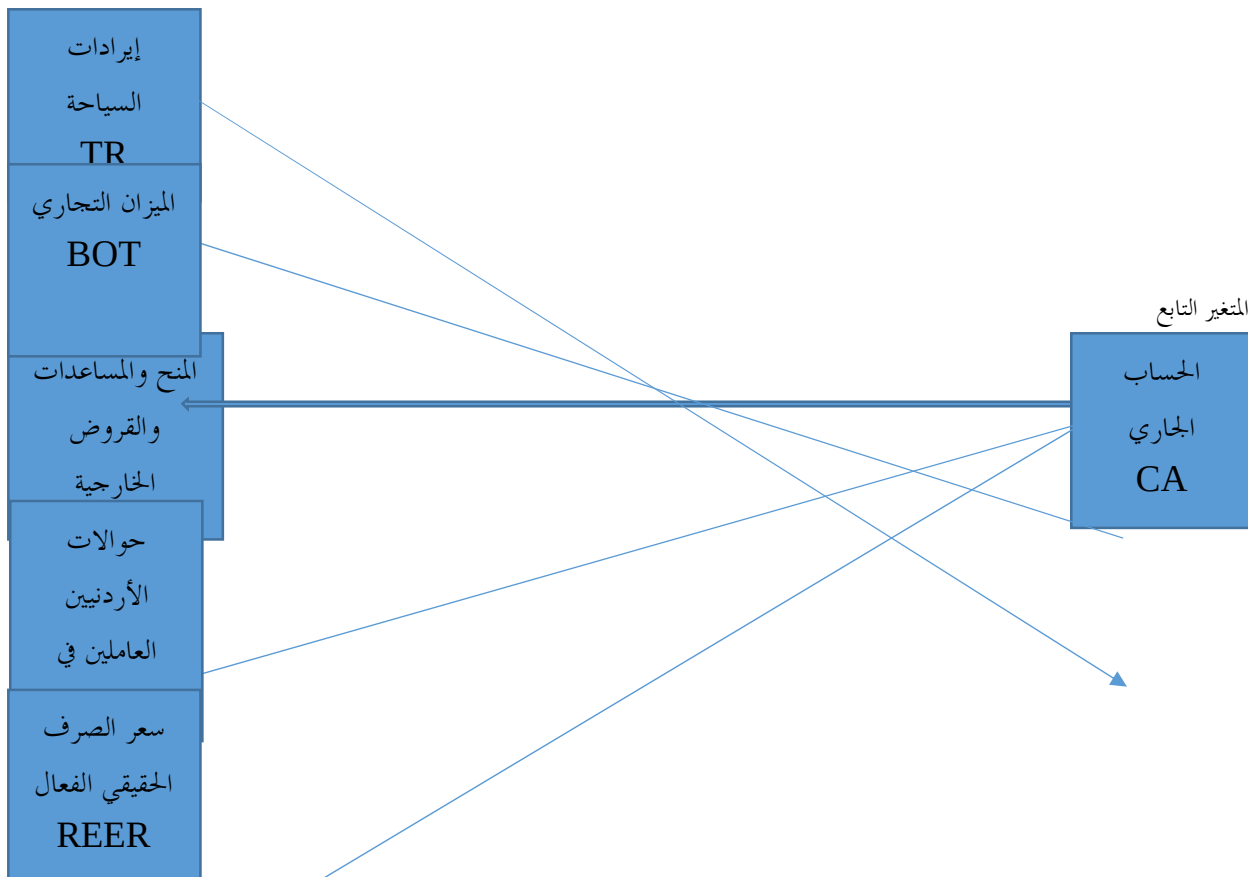
$$CA = F(TR, BOT, LA, REM, REER)$$

حيث تم أخذ اللوغاريتم لجميع متغيرات الدراسة باستثناء سعر الصرف الحقيقي الفعال، كما تم تحويل قيم الميزان التجاري إلى قيم موجبة للتمكن من أخذها بالقيمة اللوغاريتمية، وذلك من خلال إضافة رقم ثابت مقداره (8495,700,000) لتحويل كافة الأرقام السالبة إلى موجبة وذلك للحفاظ على خصائص السلسلة الزمنية، وعليها فالمعادلة ستكون على الشكل التالي:

$$\log CA_t = \alpha_0 + \alpha_1 \log TR_t + \alpha_2 \log BOT_t + \alpha_3 \log LA_t + \alpha_4 \log REM_t + \alpha_5 REER_t + U_t$$

حيث ترمز t إلى الزمن، كما تشير U_t إلى الخطأ العشوائي بينما $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$ فتشير إلى المعلمات والمرونات التي تم تقديرها. حيث يظهر الشكل التالي العلاقة بين المتغيرات:

المتغيرات المستقلة



الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة

تم القيام بمجموعة من الاختبارات الأولية لبيانات متغيرات الدراسة بهدف الوصول إلى الصيغة المناسبة لنموذج الدراسة، بحيث اشتملت على الاختبارات التالية:

اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test):

في الاقتصاد القياسي، يختبر اختبار فيليبس بيرون (Philips Perron PP) واختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller ADF) الفرضية الصفرية والقائلة بوجود جذر الوحدة في متغيرات الدراسة. ولأغراض هذه الدراسة تم استخدام ديكي فولر بالشكل الموسع. وتعد السلسلة الزمنية (X_t) ساكنة، إذا كانت تتصف بالخصائص الإحصائية التالية (Gujarati, 2009):

1. الوسط الحسابي لها ثابت $E(X_t) = \mu$
 2. تباينها ثابت. $Var(X_t) = E(X_t - \mu)^2 = \sigma^2$
 3. التباين المشترك بين (X_t) و (X_{t+k}) عند فترة تباطؤ (K) يعتمد على (K) فرق الزمن فقط مما يعني أن:
- $$Y_t = COV(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)] \dots \dots (t = 1, 2, 3, \dots k)$$

اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

هناك العديد من الاختبارات التي تعمل على اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن أهم هذه الاختبارات التي عُنيت بهذا الموضوع هو اختبار (Engle & Granger, 1987)، واختبار (Johansen & Juselius, 1990)، حيث أنها تركز على أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة:

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

استخدم هذا التحليل في الأدبيات والدراسات السابقة لوصف التكامل طويل المدى ووفقاً لهذا الأسلوب، يعتبر متغيران اقتصاديان أو أكثر مرتبطين معاً إذا كان لديهم ميل للتحرك معاً على المدى الطويل. يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين الساكنتين ومن نفس الرتبة من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين. وتعتبر منهجية "جوهانسن" اختباراً لرتبة المصفوفة II. ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما: (Johansen & Juselius, 1990) واختبار الأثر Trace Test (TT)

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad : \text{ ويعرف اختبار الأثر بـ :}$$

T: حجم العينة

r: عدد متجهات التكامل المشترك

λ : قيم متجهات التكامل المشترك

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن هناك عدد متجها التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث أن $r=1,2,3$).

اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) \quad , \text{ حيث } r+1 = i \quad : \text{ ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :}$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r + 1 =$.

اختبار كوزوم للاستقرارية

وذلك بهدف التأكد من أن معلمات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تعتمد عليها الدراسة، وعليه فإنه يمكننا الجزم من خلال هذا الاختبار إذا ما كان هناك حاجة إلى تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها معلمات الدراسة مستقرة أم لا. ويعتبر اختباري كوزوم للاستقرارية CUSUM & CUSUM of squares stability test من الاختبارات الشائعة في هذا المجال، حيث تظهر نتائج هذا الاختبار على شكل منحني لأخطاء النموذج المقدّر ومجال الثقة، وذلك من أجل اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن معلمات النموذج غير مستقرة.

وعليه إذا كان منحني الأخطاء يقع ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية الصفرية ترفض عند نسبة معنوية (5%)، وهذا يعني أن معلمات الدراسة مستقرة على طول فترتها، ولذلك لا يوجد داعي لتقسيم فترة الدراسة لفترات جزئية أقصر حيث يمكن تقدير معلمات

ثابتة للنموذج على طول فترة الدراسة، أما في حال تم رفض الفرضية الصفرية فإنه يجب تقسيم فترة الدراسة الى فترات جزئية تكون فيها معلمات الدراسة مستقرة (Brown et al., 1975).

نتائج التحليل القياسي

عند إجراء الاختبارات الأولية السابقة على بيانات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF)

يشير الجدول (2-4) إلى نتائج اختبار جذر الوحدة في حالة ال (Constatnt) على النحو التالي:
جدول (2): نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)

Variable	القيمة المحسوبة ADF	القيم الجدولية عند مستويات المعنوية			Prob.*	-
		%1	%5	%10		
log CA	-0.868445	-3.610453	-2.938987	-2.607932	0.7876	المستوى
	-6.202347	-3.615588	-2.941145	-2.609066	0.0000	الفرق الأول
log TR	-0.275849	-3.610453	-2.938987	-2.607932	0.9194	المستوى
	-7.096708	-3.615588	-2.941145	-2.609066	0.0000	الفرق الأول
log BOT	-2.771914	-3.615588	-2.941145	-2.609066	0.0719	المستوى
	-6.387876	-3.621023	-2.943427	-2.610263	0.0000	الفرق الأول
REER	-2.017573	-3.615588	-2.941145	-2.609066	0.2784	المستوى
	-3.38942	-3.615588	-2.941145	-2.609066	0.0176	الفرق الأول
log LA	-0.200376	-3.621023	-2.943427	-2.610263	0.9297	المستوى
	-6.078758	-3.621023	-2.943427	-2.610263	0.0000	الفرق الأول
log REM	-1.592994	-3.610453	-2.938986	-2.607931	0.4765	المستوى
	-5.678353	-3.615588	-2.941145	-2.609066	0.0000	الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى برنامج افيزو.

يعرض هذا الجدول نتائج اختبار جذر الوحدة بحسب اختبار ADF للمتغيرات الدراسة، ويتضح من الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول بمستوى معنوية (1%) عدا متغير سعر الصرف الحقيقي الفعال، فهو ساكن عند الفرق الأول بمستوى معنوية (5%).

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

يستخدم اختبار عدد فترات التباطؤ الأمثل (Lag Length Selection) لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لإزالة أي ارتباط متسلسل في بقايا قيمة الخطأ العشوائي. ولذلك يجب تحديد طول فترة التباطؤ الأمثل قبل إجراء اختبار جوهانسن.

جدول (3): نتائج اختبار فترات التباطؤ

SBIC	HQIC	AIC	FPE	LR	LL	Lag
5.502059	5.671193	5.409964	9.01e-06	NA	-94.08432	0
-1.307247*	-0.123308*	-1.951917*	5.88e-09*	279.2348*	78.11047	1
-0.726099	1.472645	-1.923344	7.10e-09	46.01695	113.5819	2
-0.195131	3.018418	-1.944951	1.10e-08	35.41595	149.9816	3

* تشير الى فترة التباطؤ المثلى.

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى برنامج افيزو.

يظهر من اختبار عدد فترات التباطؤ أنه يمكن قبول استخدام فترة تباطؤ واحدة كحد أقصى وذلك من خلال قيمة كل من (LR) و (AIC) و (FPE) و (HQIC) و (SBIC).

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen – Co-integration Test)

يشير الجدول رقم (4) الى نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

جدول (4): نتائج اختبار الأثر (Trace Test)

Hypothesized No. of CE(s) افتراض عدد متجهات التكامل المشترك	قيمة الأثر Trace	القيمة الجدولية عند 5%	الدلالة Prob
None *	115.3221	95.75366	0.0012
At most 1*	74.46313	69.81889	0.0203
At most 2	46.31574	47.85613	0.0693
At most 3	26.79791	29.79707	0.1067
At most 4	10.70013	15.49471	0.2306
At most 5	1.971045	3.841466	0.1603

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى برنامج افيز.

جدول (5): نتائج اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigen Values Test)

Hypothesized No. of CE(s) افتراض عدد متجهات التكامل المشترك	Max-Eigen قيمة إيجن العظمى	القيمة الجدولية عند 5%	الدلالة Prob
None*	40.85898	40.07757	0.0408
At most 1	28.14739	33.87687	0.2068
At most 2	19.51783	27.58434	0.3755
At most 3	16.09779	21.13162	0.2192
At most 4	8.729083	14.2646	0.3094
At most 5	1.971045	3.841466	0.1603

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى برنامج افيز.

أظهرت نتائج اختبار الأثر رفض الفرضية الصفرية لعدم وجود تكامل مشترك، حيث بلغت القيمة الجدولية 69.81889 وقيمة الدلالة 0.0203، مما يعني أنه على الأقل يوجد علاقته تكاملية على المدى الطويل، وهو ما أظهرته قيمة المتجه الواحد من خلال رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة تكاملية (توازنية)، مما يعني أن أحد هذه المتغيرات على الأقل تربطه علاقة تفسيرية وتنبؤية مع أحد المتغيرات الأخرى، في حين أشارت نتائج اختبار Max Eigenvalues الى وجود علاقة تكاملية واحدة حيث بلغت القيمة الجدولية 40.07757 في حين بلغت قيمة الدلالة 0.0408، وبناء على ذلك يتأثر الحساب الجاري وإيرادات السياحة و الميزان التجاري و سعر الصرف الحقيقي الفعال و المنح والمساعدات والقروض وحوالات الأردنيين العاملين في الخارج بشكل أو بآخر على المدى الطويل.

وبما أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى أي (1)I، ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المعدلة كلياً Fully-Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) تعتبر مناسبة للتقدير للحصول على مروانات الفترة الطويلة.

تقدير المروانات في المدى الطويل باستخدام طريقة FMOLS:

بعد القيام بالاختبارات التشخيصية لمتغيرات الدراسة، تبين بأن جميع هذه المتغيرات ساكنة عند الدرجة الأولى، كما أظهرت هذه المتغيرات تكاملاً مشتركاً فيما بينها في المدى الطويل، وعليه يمكن تقدير المرونات في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية المعدلة FMOLS، وبعد القيام بعملية التقدير كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (6):

جدول (6): نتائج تقدير المرونة في المدى الطويل باستخدام FMOLS

المتغير التابع: الحساب الجاري (CA)				
المتغيرات المستقلة: الإيرادات السياحية (TR)، الميزان التجاري (BOT)، سعر الصرف الحقيقي الفعال (REER)، المنح والقروض والمساعدات الخارجية (LA)، وحالات الأردنيين العاملين في الخارج (REM).				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTR	0.473	0.078	6.092	0.0000
LOGBOT	-0.009	0.011	-0.838	0.4083
REER	-0.002	0.001	-3.114	0.0038
LOGLA	0.113	0.057	1.967	0.0567
LOGREM	0.414	0.098	4.221	0.0002
C	1.055	0.607	1.738	0.0915
R-squared معامل التحديد	0.991128	Mean dependent var الوسط الحسابي للمتغير التابع	9.699611	
Adjusted R-squared معامل التحديد المعدل	0.989784	S.D. dependent var الانحراف المعياري للمتغير التابع	0.387858	
S.E. of regression الخطأ المعياري للانحدار	0.039203	Sum squared resid مجموع مربعات البواقي	0.050718	
Long-run variance تباين الفترة الطويلة	0.002037			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار الارتباط المتسلسل	F	1.161786		
	Prob الاحتمالية	0.3262		
Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity Test اختبار عدم ثبات تباين	F	0.560103		
	Prob الاحتمالية	0.7297		

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى برنامج افيزو.

يبين الجدول مروونات التقدير للمتغيرات المستقلة وأثرها في الحساب الجاري على المدى الطويل وذلك من خلال نموذج FMOLS، ويظهر من الجدول أن قيمة معامل التفسير R^2 بلغت 99.11% في حين بلغ معامل التفسير المصحح 98.98%، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة تفسر 98.98% من التباين في المتغير التابع الحساب الجاري.

وقد كان نموذج الانحدار سليماً من مشاكل الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة الدلالة لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وقيمة F على التوالي 0.3262 و 1.161786، ويظهر أيضاً سلامة نموذج الدراسة من مشاكل عدم التجانس Heteroskedasticity، حيث بلغت قيمة الدلالة لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey Heteroskedasticity

test وقيمة F على التوالي 0.7297 و 0.560103، مما يشير إلى عدم وجود أي مشاكل في نموذج الانحدار، وبالتالي يمكن صياغة العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل على النحو التالي:

$$\log CA = 1.055 + 0.473 \log TR - 0.009 \log BOT - 0.002 REER + 0.113 \log LA + 0.414 \log REM$$

وقد تم اعتماد الصيغة شبه اللوغاريتمية من خلال تحويل كافة متغيرات الدراسة إلى الصيغة اللوغاريتمية باستثناء متغير سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي فإن نموذج الدراسة يمثل المرونة في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

كما ويظهر من جدول (6) أن جميع المتغيرات لها أثر معنوي ذو دلالة إحصائية على الحساب الجاري، حيث كانت قيمة الدلالة لجميع المتغيرات أقل من 10% باستثناء متغير الميزان التجاري، حيث بلغت قيمة الدلالة له 0.4083، وبالتالي يمكن التعليق على المرونة من خلال النقاط التالية:

1. مرونة الإيرادات السياحية كانت موجبة، مما يعني أن زيادة 1% في الإيرادات السياحية تؤدي إلى زيادة 0.473% بالحساب الجاري.
2. مرونة سعر الصرف الحقيقي كانت سالبة، مما يعني أن زيادة 1% في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى انخفاض 0.002% بالحساب الجاري.
3. مرونة المنح والمساعدات والقروض الخارجية كانت موجبة، مما يعني أن زيادة 1% في المنح والمساعدات والقروض الخارجية تؤدي إلى زيادة 0.113% بالحساب الجاري.
4. مرونة حوالات الأردنيين العاملين بالخارج كانت موجبة، مما يعني أن زيادة 1% في حوالات الأردنيين العاملين بالخارج تؤدي إلى زيادة 0.414% بالحساب الجاري.

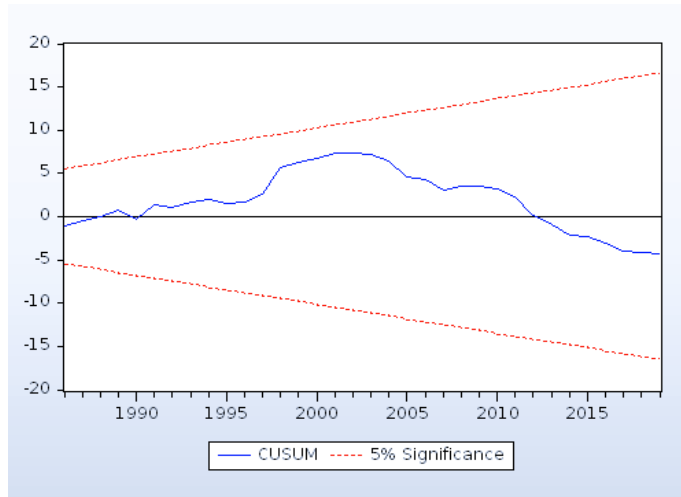
إن نتائج التقدير تنفي الفرضيات الصفرية التي بنيت عليها هذه الدراسة، إذ كانت الفرضية الرئيسية في هذه الدراسة هي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات السياحية والحساب الجاري، بالإضافة إلى الفرضيات الفرعية التي نصت على عدم وجود علاقة بين كل من سعر الصرف الحقيقي و الميزان التجاري والمنح والمساعدات والقروض الخارجية وحوالات الأردنيين العاملين بالخارج مع الحساب الجاري، وقد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة التي نصت على وجود تأثير للإيرادات السياحية على الحساب الجاري، ووجود تأثير لسعر الصرف الحقيقي على الحساب الجاري، ووجود تأثير للمنح والمساعدات والقروض الخارجية على الحساب الجاري، ووجود تأثير لحوالات الأردنيين العاملين بالخارج على الحساب الجاري، في حين تم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للميزان التجاري على الحساب الجاري.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة التي درست هذا الموضوع، فمثلاً بينت نتائج دراسة Thano عام 2015 أن الإيرادات السياحية لها تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، كما بينت نتائج دراسة Telatar عام 2020 أن هناك علاقة سلبية بين عائدات السياحة وعجز الحساب الجاري، كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة Rasheed وآخرون عام 2019، بالنسبة للإيرادات السياحية وسعر الصرف الحقيقي الفعال، التي وجدت أن الإيرادات السياحية لها تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، وأن سعر الصرف الحقيقي الفعال له تأثيراً سلبياً على ميزان المدفوعات، لكنها اختلفت مع هذه الدراسة بوجود علاقة بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

اختبار استقرارية النموذج (CUSUM & CUSUM of Squares):

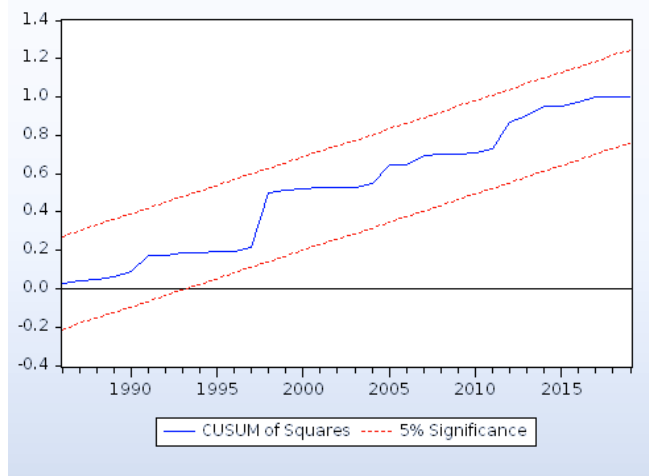
تم إجراء اختبار كوزوم للإستقرارية للنموذج المستخدم في هذه الدراسة، حيث تبين بعد القيام بهذا الاختبار بأن منحني أخطاء النموذج المقدر يقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) كما توضح الأشكال (1) و(2)، وعليه فإنه لا يوجد ضرورة لتقسيم فترة الدراسة المستخدمة إلى فترات جزئية ويمكن التعامل معها كفترة زمنية واحدة.

الشكل (1) اختبار كوزوم CUSUM Test



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى برنامج افيزو.

الشكل (2) اختبار كوزوم للمربعات CUSUM Of Squares Test



المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى برنامج افيزو.

النتائج والاقتراحات

أولاً النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج للتحليل الوصفي أهمها:

- أن الإيرادات السياحية كانت في ارتفاع مستمر في أغلب السنوات، وأن الأهمية النسبية للإيرادات السياحية على بعض المتغيرات الكلية كانت جيدة، حيث شكلت الإيرادات السياحية بالمتوسط 17.5% من الحساب الجاري، وساهمت بالمتوسط بنسبة 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت بالمتوسط 36.3% من الاحتياطيات الأجنبية خلال فترة الدراسة.
 - يتمتع الأردن بمزايا ومقومات تجعله وجهة سياحية عالمية.
 - حساسية السياحة الدولية للاستقرار الأمني في المنطقة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معظم المؤشرات أثناء فترة الحروب والأزمات.
 - أن مساهمة السياحة في التوظيف خلال الفترة (1995 – 2019) كانت متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض، حيث كانت سنة 2012 أعلى نسبة توظيف وبلغ عدد العاملين في القطاع السياحي 99,300 عامل.
 - تبين أن السياحة العلاجية من أهم الأنماط السياحية في الأردن، حيث يستضيف الأردن سنوياً مرضى من مختلف أنحاء العالم يصل عددهم إلى 250 ألف سنوياً، كما تجاوز الدخل الناتج عن السياحة العلاجية المليار دولار سنوياً.
- كما يوضح التحليل القياسي النتائج التالية:
- هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين الإيرادات السياحية والحساب الجاري، فكلما زادت الإيرادات السياحية بنسبة 1%، زاد الحساب الجاري بمقدار 0.473% مع ثبات تأثير العوامل الأخرى.
 - هناك علاقة موجبة بين المنح والمساعدات والقروض الخارجية والحساب الجاري، فكلما زادت المنح والمساعدات والقروض الخارجية بمقدار 1%، زاد الحساب الجاري بمقدار 0.118% مع ثبات تأثير العوامل الأخرى.

- هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حوالات الأردنيين العاملين في الخارج والحساب الجاري، فكلما زادت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1%، زاد الحساب الجاري بنسبة 0.414% مع ثبات تأثير العوامل الأخرى.
- هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والحساب الجاري، فكلما زاد سعر الصرف الحقيقي الفعال بنسبة 1%، قل الحساب الجاري بنسبة 0.002% مع ثبات تأثير العوامل الأخرى.
- لا يمكن الجزم بوجود علاقة موجبة بين الميزان التجاري والحساب الجاري، حيث يعتبر تأثير الميزان التجاري ذو دلالة إحصائية غير معنوية عند 10%.

ثانياً) الاقتراحات: إن أهم الاقتراحات التي خلصت إليها الدراسة تتمثل فيما يلي:

- وضع القوانين التي تحد من ارتفاع تكلفة السياحة في الأردن، وبالتالي يقل تسريب السياحة الداخلية للخارج ويقل تسريب العملة الأجنبية معها، مما ينعكس إيجاباً على القطاع السياحي ومن ثم على ميزان المدفوعات.
- العمل على تطوير البنية التحتية وخدمات النقل والاتصالات والفنادق وغيرها مع الحفاظ على نظافة المواقع السياحية لجذب السياح، كما يجب العمل على إطالة مدة إقامة السائح وبالتالي زيادة إنفاقه، وذلك من خلال زيادة الفعاليات والأنشطة وتوفير سبل الراحة له.
- ضرورة مضاعفة جهود القطاعين العام والخاص للقيام بالمشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي، والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة عليه.
- الترويج للسياحة عبر وسائل الإنترنت والتلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي، من خلال إعداد البرامج الوثائقية والتعريفية بالمعالم السياحية والأثرية المميزة في الأردن.
- ضرورة إدارة المؤسسات السياحية من قبل متخصصين على قدر كاف من الخبرة والكفاءة لرفع أداء هذه المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية.
- تنوع الإنتاج السياحي وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الجبلية والصحراوية والساحلية والمائية والأثرية.

قائمة المراجع

1. ابو عياش، عبدالإله والطائي، حميد و الحرامي، جمال (2007). مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. بخاري، عبلة (2012). أثر السياحة في التنمية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: 1991 – 2010. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد (4)، 828 – 856.
3. البنك الدولي (2020). الأردن: الآفاق الاقتصادية – أكتوبر 2020. الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/publication/economic-update-october-2020>
4. البنك المركزي، النشرة الإحصائية السنوية. الرابط الإلكتروني: <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=68>
- a. جمعية المستشفيات الخاصة- الأردن (2020). السياحة العلاجية. على الرابط الإلكتروني: <http://www.phajordan.org/>
5. الخالدي، عادل (2016). مقومات الجذب السياحي في محافظة النجف الأشرف وأهميتها بالنسبة للدخل القومي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، العدد (35)، 413 – 448.
6. خطاب، محمد (2019). دور التمويل الدولي وانعكاساته على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية. مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، العراق، 3(43)، 331 – 346.
7. خليف، عيسى، وفرحات، سميرة (2016). أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2(6)، 119 – 142.
8. رواشده، أكرم (2014). دور المتاحف الأثرية الأردنية في جذب السياحة. دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، الأردن، 41(2)، 576 – 588.
9. الربيعي، أحمد (2010). دور السياحة ومناطق الجذب السياحي والمرافق والخدمات السياحية في الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين في القطاع. أبحاث اليرموك – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 26(2)، 329 – 349.
10. صحيفة الرأي (2021). دراسة: خسارة القطاع السياحي نحو 3ر3 مليار دينار. على الرابط الإلكتروني:

<http://alrai.com/article/10572294/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A-%D9%86%D8%AD%D9%88-3%D8%B13-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1>

11. الصمادي، طالب (2008). دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الأردن. حوليات آداب عين شمس، المجلد (36)، 343 – 364.
12. عبد الوهاب، نور (2017). دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1990 – 2015). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، 24(109)، 423 – 446.
13. علي، لزعر (2012). معدل الصرف الحقيقي الفعلي وتنافسية الاقتصاد الجزائري. مجلة الباحث، جامعة زيان عاشور، الجزائر، العدد 11، 49 – 58.
14. فؤاد، أحمد (2016). آليات علاج الإحتلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري. مجلة مصر المعاصرة، مصر، 107(524)، 429 – 465.
15. مثنوية الدولة الأردنية. قطاع السياحة والآثار. على الرابط الإلكتروني:
https://100jordan.jo/AR/Pages/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1
16. الملكية الأردنية (2020). التقرير السنوي. على الرابط الإلكتروني:
<https://www.rj.com/ar/meet-rj/investors-relations-annual-report-financial-statement>
17. منتدى الإستراتيجيات الأردني (2020). تعزيز تنافسية قطاع السياحة: الآفاق والتكيف مع المستجدات. الأبحاث والدراسات. الرابط الإلكتروني:
<http://jsf.org/sites/default/files/%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%20%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9%20%281%29.pdf>
18. المنتدى الاقتصادي العالمي (2019). تقرير تنافسية السياحة والسفر. على الرابط الإلكتروني:
<https://www.weforum.org/reports/the-travel-tourism-competitiveness-report-2019>
19. هيئة تنشيط السياحة الأردنية (2020). إطلاق أول دليل لمنظمي المؤتمرات في الأردن. الرابط الإلكتروني:
<http://ar.visitjordan.com/MediaCenter/ShowNews/10#news>
21. وزارة السياحة والآثار (2020). الإحصاءات السياحية. على الرابط الإلكتروني:
https://mota.gov.jo/AR/List/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85_2020
22. ecoMENA (2019). السياحة البيئية: نظرة على الأردن. على الرابط الإلكتروني:
<https://www.ecomena.org/ecotourism-jordan-ar/>
23. AL-juboori, G. H. A. (2012). The Analysis of the Relationship between the Public Budget and the Balance of Payment in Iraq for the period (1991 to 2008). *AL -Anbar University journal of Economic and Administration Sciences*, 4(8), 407-424.
24. Akbulaev, N., & Mirzayeva, G. (2020). Analysis of a Paired Regression Model of the Impact of Income from International Tourism on the Foreign Trade Balance. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure*, 9(1), 1-13. .
25. Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships over time. *Journal of the Royal Statistical Society. Series B (Methodological)*, 5(2), 149–192.
26. Çelik, A., Özcan, S., Topcuoğlu, A., & Yildirim, K. (2013). Effects of the Tourism Industry on the Balance of Payments Deficit. *Anatolia*, 24(1), 86-90.

27. Darvas, Z (2012). Real Effective Exchange Rates for 178 Countries: A new database. *working paper*, Bruegel & Corvinus University of Budapest.
28. Engle, R. & Granger, C. (1987). " Investigating Causal Relation By Econometric Model & Cross Spectral Methods", *Econometrica*, 22, 117-130.
29. Gujarati, D. & Porter, D. (2009). Basic Econometrics. The fifth Edition. McGraw-Hill, Boston.
30. International Monetary Fund (1993). Balance Of Payments Manual, 142-150.
31. Johansen, S., & Juselius, K. (1990). " Maximum Likelihood Estimation & Inference On Co-Integration With Application To The Demand For Money", *Oxford Bulletin Of Economics & Statistics*, 52(2), 171-204.
32. Lorde, T., Lowe, S., & Francis, B. (2013). Do Tourism Receipts Contribute to the Sustainability of Current Account Deficits: a Case Study of Barbados. *International Journal of Tourism Research*, 15(6), 620-624.
33. Malik, S., Chaudhry, I., Sheikh, M., & Farooqi, F. (2010). Tourism, Economic Growth and Current Account Deficit in Pakistan: Evidence from Co-integration and Causal Analysis. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 22, 21-31.
34. Narayan, S., Narayan, P. K., & Tobing, L. (2021). Has Tourism Influenced Indonesia's Current Account?. *Economic Analysis and Policy*, 69, 225-237.
35. [Organization Of Islamic Cooperation. Available at: https://sesric.org/](https://sesric.org/)
36. Rasheed, R., Meo, M., Awan, R., & Ahmed, F. (2019). The Impact of Tourism on Deficit in Balance of Payments of Pakistan: an Application of Bounds Testing Approach to Cointegration. *Asia Pacific Journal of Tourism Research*, 24(4), 325-332.
37. Rusu, S. (2011). Tourism multiplier effect. *Journal of Economics and Business Research*, 17(1), 70-76.
38. Stern, R. (2017). *Balance of Payments: Theory and Economic Policy*. Routledge, USA, p2.
39. Telatar, O. (2020). The Role of Tourism Revenues on Financing the Current Account Deficit: An Empirical Analysis on Turkish Economy. *Economic and Social Development: Book of Proceedings*, 96-102.
40. Thanos, R. (2015). The Impact of Tourism on the Balance of Payments. *American Journal of Economics, Finance and Management*, 1(5), 529-536.
41. The World Bank Group, Available at: <https://www.worldbank.org/>